PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Menbar Al Tahrir**
DATE:	**27-July-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**50,000**
TITLE :	**Death "Chasing" Egyptians as a Result of Drug Shortages**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Joseph Magdy**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

د . وحيد عبد الصمد الأمين العام لنقابة الصيادلة: سيطرة رجال الاعمال وسوء التوزيع سبب الكارثة وزيد الضبطية القضائية للصيادلة

الموت يطارد المصريين بسبب نقص الأدوية

سعودى جميع أدوية المضادات الحيوية البخاخ مختفية ..... والمسئولين يتجاهلون الفساد

جوزيف مجدى

تعد مشكلة نقص الادوية فى مصر من المشكلات التى قد تسبب الرعب لدى المصريين وربما تكون حياة المريض متوقفة على جرعة علاج وهذة الكارثة هى امتداد لنقص احتياجاتنا اليومية بل وتعتبر هى الاهم لاننا لانستطيع ان نتاخر فى تناولة وهو حق قد يكون بسيط للمواطن المصرى ويعبر عن استراتيجة دولة ولكن الموقف يكون اكثر صعوبة عندما تجد ابنك او اخوك او ابنتك او والدتك ولم تستطع ان تفعل لهم شيئا بسبب دواء غير موجود كان لابد ان نرصد اسباب نقص الادوية فى مصر و ماهى الحلول للخروج من هذة الازمة وماهى كمية واصناف هذة الادوية

يقول الدكتور وحيد عبدالصمد يوسف الامين العام لنقابة الصيادلة كان يوجد فى مصر منذ فترة الادارة المركزية لمتابعة نواقص الادوية ولكن للاسف الشديد لاتعقد لاكثر من عامين وهى كانت هيئة تمثل الشركات والادارة المركزية ونقابة الصيادلة وغرفة الصناعة والجانب الحكومى فالتفتيش الصيدلى الذى يقوم بالتفتيش على الصيدليات ياخذ عينات الادوية للتحليل ويقوم بعمل تقرير على اصناف الادوية الناقصة فى السوق وهذ التقرير شهرى ويتم وضعة فى الادارة المركزية لمتابعة نواقص الادوية ويتم عمل مناقشة لمعرفة اسباب نقص دواء بعينة سواء كان سبب التسعيرة او الخسارة او نقص فى المادة الخام ولكن هذا للاسف الشديد لايعمل به حاليا

وايضا يوجد مركز للمعلومات الدوائية يقوم باستخراج نشرة دوائية وتنشر شهريا ولكن توقف تماما وكذلك مركز شكاوى الادوية لم يعد يقوم بعملة. واضاف عبد الصمد ان فى الفترة الاخيرة اصبح هناك لجنة استشارية من رجال الاعمال داخل وزارة الصحة يتحكمون فى القرار الحكومى لارضاء مصالحها الكثيرة ومن مصالحها عدم كشف القصور الذى يحدث فى سوق الدواء والتعتيم عليها ودائما كان النقص الشديد جدا من اصناف الشركة القابضة للادوية لأن من ٤٠الى٦٠٪ من اصنافها اقل من خمسة وعشرة جنيهات والتى على اثرها تتكبد الشركات خسارة ويؤدى الى نقص الدواء وكان رجال الاعمال يبررون موقفهم بحجة ان الدولة تقوم بتدعيمة والدولة لاتقوم بالتدعيم للحفاظ على البنية الراسمالية للشركات مع الوقت هذه البنية تتاكل فتسال متعجا لماذا تقلل دورها فى السوق الوطنى بعدما كانت تحتل ٦٥فى المائة من سوق الدواء المصرى اصبحت تحتل ٥ فى المائة فقط فى حين ان اللجنة الاستشارية تطالب بتسعير الدواء.

موضحا ان الحكومة كانت قديما تجعل مراكز الشكاوى فى الشركة الوطنية وليس هدفها التوزيع ولكن عدالة التوزيع ويطلق عليها كوتة وهو من الاسباب التى لم تحدث فى الوقت الحالى والتى اثرت بالسلب على مشكلة نقص الادوية فهى تقوم بتوزيع الادوية بالتساوى على جميع الصيدليات وفى جميع انحاء الجمهورية الا فى حالة واحدة وهى كوتة الالبان المدعمة وهذه الكوتة بعد القرار الوزارى لاسناد اكثر من ٩٥فى المائة من حصتها لتوزيع الامومة والطفولة افقد العدالة فى التوزيع.

واشار على حلول التى نضعها لمشكلة نقص الادوية يكمن فى تدعيم الشركات الوطنية ومنحها كل عوامل النجاح الكاملة وسوف يكون لها العديد من الاهداف منها هدف اجتماعى تغطية جميع انحاء الجمهورية لانها تعتبر ملك كل المصريين واعادة هيكلتها ورجال صناعة مخلصين وقوتها سوف يرفع منافستها على القطاع الخاص وكذلك هدف رأس مال، وعن القرار الصادر رقم ٤٢٥ لسنة ٢٠١٥ والذى ينص على دعم سياسة الاحتكار للشركات الكبيرة والاجنبية قال ان نقابة الصيدلة اعترضت قضائيا على هذا القرار ووضعت اوجة كثيرة للاعتراض لكونة مخالف لمزاولة قانون الصيدلة وبالتالى مخالف للدستور والقانون به مواد كثيرة وايا كان القرار له مردود فنى واقتصادى ومردود على المصلحة العامة واتخذ هذا القرار فى غفلة من النقابة

وطالب عبد الصمد من وزارة الصحة ان يكون لدى نقابة الصيادلة الضبطية القضائية لتصبح مؤسسة مدنية بانياب للحفاظ على حق المواطن المصرى والمريض وهى تمثل حق المستهلك وهى الكيان الذى يحفظ المهنة. ولكن الكثير من رجال الاعمال غير صيادلة فالضبطية القضائية تمنحنى التحكم فى دواءة وطرق تصنيعه وطرق توزيعه واستراده.

الدكتور عبدالله زين العابدين الامين العام لنقابة الصيادلة السابق يقول ان من اسباب نقص الادوية يكمن فى عدم الزام الشركات بخطط انتاجية لتوفير الادوية الشركات تعمل على توفير الادوية التى يكون مصدر مكسب لها اما الادوية التى لها سوق ياتى من خلالها خسارة تتجاهلها تماما وهذا النقص قد يؤثر على المريض بشكل كبير الشركات تحسب ارباحها على مجمل منتجاتها وليس على منتج بعينة واحيانا يكون فى تسعيرة اجتماعية فى بعض الادوية ويكون سعرها بسيط لكى يتمشى مع عامة الجمهور

واضاف ان الشركات من المفترض ان تساهم فى انتاج هذة الاصناف من الادوية باسعار مفضلة واسعار منافسة للجمهور.

واشار على انة يوجد لدينا نقص فى الادوية بكميات ضخمة اصناف متنوعة يتعدى ١٢٠٠دواء ويعانى المريض معاناة شديدة جدا فى الحصول على الدواء ونحن كصيادلة نعانى نفس المعاناة.

وأوضح عبدالله ان مشكلة استيراد المواد الخام ومواد التغليف هذا يمثل مشكلة كبيرة عند بعض الشركات وخاصة فى ظروف توفير العملة الحرة لان البنك المركزى لم يوفر لهم كل متطلبات هذة الشركات من العملة الحرة وفى النهاية المريض هو الذى يدفع ثمن تلك المشكلات فى عدم على الحصول على الدواء ونحن نتحدث عن سلعة تهتم بها استراتيجية دولة فالانسان بطبيعتة قد يتاخر فى ماكلة وملبسة ولكن لايستطيع تاخير دواءة

واقترح عبدالله الحلول لازمة نقص الدواء فى مصر لابد من الزام شركات الادوية بخطط انتاجية وتوزيع حصص متطلبات السوق على الشركات ويتم الزام هذة الشركات بانتاج هذة الادوية ايا كان ظروف التسعير الذى تواجهه هذة المشكلة ففى بداية كل عام تعرض جميع الشركات خطة انتاجها بالتالى ستكون الحصيلة النهائية من الادوية سوف تغطى احتياجات المريض.

الدكتور محمد سعودى وكيل نقابة الصيادلة السابق يقول ان من اسباب نقص الدواء فى مصر هو نقص فى العملة الصعبة وعدم توافرها وعدم توافرها لبعض الشركات فقديما كان يوجد تسهيلات ائتمانية للشركات ولكن مع الوضع الاقتصادى حاليا اصبح التعامل كاش وعدم توفير الدولار للمستوردين الامر الثانى ان الشركات تستخدم سياسة توقف الدواء لانها ترى ان مثل هذة الادوية لا يعود عليها بمكسب فهذة الشركات يهمها فى الاول والاخر المكسب الى حين انتظار الدولة إعادة تسعير الدواء.

واضاف سعودى ان سوء توزيع الدواء لة عامل فى مشكلة نقص الدواء بمعنى ان بعض الشركات تستسهل وتعمل على بيع منتجات هذة الادوية لعدد قليل جدا لايتعدى واحد او اثنين اوثلاثة من الصيدليات والمخازن الكبرى وتاخذ فلوسها كاش وبالتالى نستنتج عدم وجود عدالة توزيع للمنتج مشيرا اننا نعيش فى دوامة نقص الادوية منذ أربع أعوام ماضية.

واعلن سعودى عن اصناف الادوية الناقصة فى السوق وعلى رأسها جميع المضادات الحيوية البخاخ ودواء مهم جدا لتنظيم ضربات القلب وهو"كوردارون" كما ان بديل هذا الدواء مختفى وكذلك ادوية مرضى الكبد "لاكتلوز ولاكتيلاك رغم ان سعرها ارتفع ولكن غير موجود ومريض الكبد لو لم يحصل على هذا الدواء سوف يدخل فى غيبوبة كبدية وكذلك ادوية الملينات وهو دواء"بيكولاكس" نفترض ان المريض يعانى من الامساك وهو ذو عمر متقدم لا يوجد امامة سواء شراء دواء مستورد بـ٢٠جنيها

وطالب سعودى باعادة تسعير الدواء لان الدواء يكون سعرة جنيهان عندما يرتفع الى ٤ جنيه سوف يكون رحيما للمريض ان يحصل علية بـ ٢٠جنيها وهو البديل المستورد وغيرها من كريمات موضعية ومسكنات ومضادات للالتهاب واشار سعودى على حلول الازمة نقص الدواء فى مصرهو انشاء هيئة تطلق عليها هيئة الدواء المصرى وهى تكون مسئولة عن توقع الازمات التى سوف تحدث للادوية وتستطيع ان تتعامل مع مثل هذة الازمات و مع المصانع فى انتاج وشراء وتوفير الادوية وتعمل على محاسبتة ان القانون المصرى يسمح فى حالة المنتج اذا منع دواء معين ففى هذة الحالة الدولة تستورد هذا الدواء من الخارج على حساب المنتج ولكن للاسف هذا القانون لايفعل فى مصر خوفا من الشركات لان فى "مصر اصبحت وزارة الصحة وزارة شركات بعد ان كانت وزارة اطباء على حد قولة.

واوضح سعودى ان القرار رقم ٤٢٥ لسنة ٢٠١٥ هذا القانون ليس كله سلبيات ولكن يوجد بة ايجابيات ويكفى انة سوف يمنع بيع الملفات بمعنى ان الملفات سوف تسير بنظام واضح للتسجيل بالتوازى وبالتالى سوف نرى سهولة فى التسجيل وفتح اشكال صيدلانية جديدة وهذا القرار صدر فى غيبة أو استشارة نقابة الصيادلة وهذا بعيد تماما عن العرف والقانون.

ووجة سعودى رسالة الى وزير الصحة قائلا انت وعدت ولم تفى انك عندما توليت الوزارة وعدت انك سوف تستقيل لو لم يطبق كادر عادل للصيادلة ولم تستقيل فمتى هتوفى بوعدك وتستقيل.

ونواقص الادوية وهى للأسف تسبب لدى الصحفيين والمواطنين شعور بتضخم المشكلة فالطبيب الذى يكتب روشتة لايعرف ان الابيمول هو البارمول هو الباراستمول وللاسف الطبيب فى مصر لايعرف من الدواء سوى مفعولة والاسم التجارى فعندما يكتب الطبيب دواء للمريض فى كثير من الاحيان لم يجدة فى الصيدلية وبالتالى يرجع الى الطبيب ويفيدة بعدم وجوده وهنا الطبيب يكون فى حيرة لانة لم يكن لدية علم بالدواء المثيل وهو نفس المادة الفعالة بالظبط وحجم الازمة أن هناك عديد من الادوية يقال انها ناقصة ولكن مايماثل هذه الادوية موجودة

واقترح عبدالجواد الحل للحد من مشكلة نقص الدواء نظراً لعدم رفع الحكومة سعر الدواء كلما زادت تكلفتة هنا يكون دور البنك المركزى يعطى دولارات بنفس سعر استيراد الخامات لتقليل الخسائر واعادة تسعير الدواء.

زين ١٢٠٠دواء غير موجود فى السوق.. وعبدالجواد الحل فى أيد البنك المركزى

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET